

صالح سليمان عبدالعظيم*

مراجعة كتاب

رأس المال الفكري الوطني والأزمة المالية في إندونيسيا وมาлиزيا والفلبين وتايلاند

العنوان باللغة الأصلية:

”

National Intellectual Capital and the Financial Crisis in Indonesia, Malaysia, the Philippines, and Thailand

المؤلف: كارول بيه- يون لين، جيفري شين، تورد بيدنج.

الناشر: سبرنغر - نيويورك، ٢٠١٤

عدد الصفحات: ١٠٠ صفحة.

* أستاذ علم الاجتماع، جامعة عين شمس - مصر.



الحديث. وتعتبر تايوان نموذجاً مثالياً للمجتمع القائم على اقتصاد المعرفة، فهي لا تمتلك وفرة من الموارد الطبيعية، ولكن يمكن رأس المال الخاص بها في الابتكارات وارتفاع مستوى التعليم. ومن ثم، فإنها تستثمر بشكل كبير في رأس المال البشري الذي يعتبر أحد العناصر المهمة المشكلة لرأس المال الفكري الوطني^(٣).

ويجري التركيز على رأس المال الفكري الوطني من خلال الحصول على المزيد من الابتكارات وتغيير العقلية المجتمعية نحو إنجاز المزيد من الاختراعات المختلفة. وعلى الرغم من انتشار الاهتمام بالمعرفة والابتكارات كونيا، فإن هذه المؤشرات غير الملحوظة لم يجر استخدامها على نطاق واسع، إذ توجد مسافة بين التركيز على هذه الجوانب والاهتمام بها نظرياً وبين البدء في استخدامها عملياً والتعامل معها من خلال رصدها، ومن ثم قياسها تنموياً.

ماليزيا: التكامل مع السوق العالمية

هناك اختلاف كبير بين الدول الأربع في مساحة التعامل مع الآثار الناجمة عن الأزمة وفقاً للمستوى التنموي الفعلي الذي كانت عليه قبلها؛ فهناك اختلاف بين ماليزيا من ناحية وإندونيسيا من ناحية أخرى. فالثانية حديثة العهد بالتحول نحو التنمية والتطور والتصنيع بينما الأولى بدأت نهضتها منذ سبعينيات القرن الماضي فتحولت من دولة منتجة ومصدرة للمواد الخام إلى دولة ذات اقتصاد متتنوع ومتعدد النشاطات. وقد ساعدت هذه البنية الاقتصادية الأقدم والأكثر تنوعاً بدرجة كبيرة على تعامل ماليزيا مع أزمتي عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٨ بنجاح كبير ومرنة فائقة. وهو ما يفسر وضع ماليزيا التي جاءت في المركز الأول بالنسبة إلى رأس المال الفكري الوطني مقارنة بالدول الثلاث الأخرى، وفي المركز ٢٤ بين ٤٨ دولة، وكانت صاحبة أعلى نصيب للفرد من إجمالي الناتج المحلي طوال السنوات الست.

وتحاول ماليزيا الانتقال من وضعية الدول ذات الدخل المتوسط إلى الدول ذات الدخل المرتفع بحلول عام ٢٠٢٠، بل إنها تحاول أن تنوع اقتصادها أكثر بالمزيد من جذب الاستثمارات في مجالات الصناعة الأكثر تكنولوجيا وفي مجالات التكنولوجيا الحيوية والخدمات. واللافت للنظر هنا أن المراحلة التي تحاول ماليزيا تجاوزها والانتقال

يتناول هذا الكتاب^(٤) التأثيرات السلبية الناجمة عن الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ من خلال مدخل رأس المال الفكري الوطني ودوره في صيانة الدول وتجاوزها للأزمات الاقتصادية. وعلى الرغم من تناول الكتاب لهذه التأثيرات في أربع دول آسيوية هي إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند، فإن أهميته تبرز من خلال توقعاته المستقبلية لهذه الدول، والكيفية التي يمكن أن تختلف بها هذه التأثيرات الناجمة عنها. ومن المعلوم أن الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ التي ضربت الأسواق العالمية وأثرت بشكل رئيس في الولايات المتحدة وانتقلت بعد ذلك للأسواق الآسيوية ارتبطت بشكل أساسى بانهيار أسواق العقارات وعدم قدرة المدينين على السداد، وهو ما ارتبط بانهيار متتابع للبنوك، ومحاولات محمومة من قبل مؤسسات الاقتصاد العالمي من أجل مواجهة الانهيار المالي الكوني^(٥). لذلك، فإن الكتاب يمثل بوصلة عمل نحو إمكانية الوقاية من الأزمات الاقتصادية من خلال تأكيده على وجود رأس المال الفكري والتحفيز المرتبط به للعمليات الاقتصادية المختلفة.

رأس المال الفكري الوطني

يشمل رأس المال الفكري الوطني الجوانب غير المنظورة المتعلقة برأس المال البشري التي يمكن تحويلها إلى قيم مؤثرة في فاعلية السوق والمؤسسات المختلفة والعمليات الاقتصادية المتنوعة. ويمثل رأس المال الفكري قيمة محورية في ما يتعلق بالاقتصاد المعرفي الكوني المعاصر وما يرتبط به من بحوث وتنمية وتقنولوجيا واتصالات وألعاب وفنون وموسيقى وأفلام وغيرها. فالاقتصاد لم يعد حكراً على الجوانب المادية الملموسة فحسب بقدر ما تعدى ذلك إلى الجوانب المعرفية والقدرات المختلفة الخاصة بالبشر.

ويرى الكتاب أن أهمية رأس المال الفكري الوطني تكمن في أنه أصبح الوسيلة الأكثر أهمية في قيادة التنمية في مجتمع المعلومات

^١ يعد هذا الكتاب واحداً ضمن ١٢ مجلداً أمكن من خلالها دراسة ٤٨ دولة حتى الآن، قبل الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ وبعدها. ولقد بدأ هذه السلسلة بكتاب لكل من كاربوليه - بيون لين وليف إيدفنسون في بدايات عام ٢٠١١ تحت عنوان "رأس المال الفكري: مقارنة بين ٤٠ دولة"، وفي ما بعد تم نشر مجموعة واسعة من الكتب أكثر تفصيلاً وعمقاً حول موضوع رأس المال الفكري وعلاقته بالأزمات الاقتصادية شملت العديد من الدول وفقاً لتوزيعها الجغرافي في كل من آسيا وأميركا اللاتينية وشمال أميركا والشرق الأوسط وأوروبا بما يساعد على المقارنة في ما بينها وفقاً لدرجة رأس المال الفكري وقوته التي تطوي عليه.

² Jeffrey Friedman (ed.), *What Caused the Financial Crisis* (Pennsylvania: University of Pennsylvania Press, 2010).

إندونيسيا: الاعتماد على السوق الداخلية

جاءت إندونيسيا في المركز الرابع في ما يتعلق برأس المال الفكري الوطني، كما جاءت في المركز ٤٧ بين ٤٨ دولة، وأظهرت مرونة فائقة في مواجهة الدين الحكومي وتقليل البطالة سواء قبل الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، أو بعدها، بما ساعد بدرجة كبيرة على مواجهة الكثير من المشكلات الاقتصادية فيها. وساعد اعتماد إندونيسيا الكبير على الاستهلاك المحلي الذي يمثل ما نسبته ٦٥٪ من إجمالي الناتج القومي، إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها منذ الأزمة المالية الأولى لعام ١٩٩٧ على تحمل أعباء الأزمة المالية ٢٠٠٨ والقدرة على تجاوزها.

ولقد ظهرت آثار أزمة عام ٢٠٠٨ من خلال سوق الأوراق المالية ونقص أسواق المال وضعف القطاع الإنتاجي الفعلى، كما عانت القطاعات المرتبطة بالإنتاج من أجل التصدير من خسارة كبيرة في الفرص المتاحة للعمل وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة، ولكن ما خفف من التأثيرات السلبية الناجمة عن هذا الارتفاع هو زيادة نسبة العمالة الإندونيسية في الخارج والتي وصلت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٤,٤ ملايين عامل.

قامت الحكومة الإندونيسية بضخ ٧,٦ مليار دولار مواجهة آثار الأزمة من خلال الحفاظ على مستوى الاستهلاك المحلي ودعم التنافسية وتخفيض الفائدة وتدعم البنى التحتية إضافة إلى تخفيض أسعار الطاقة. كما تم الحصول على الدعم المالي من بنك الصين وبنك اليابان، وحصلت إندونيسيا على قرض قدره مليار دولار أمريكي في أيار/ مايو ٢٠٠٩ من بنك التنمية الآسيوي من أجل المساعدة في استقرار الأوضاع المالية، والعمل على زيادة حصيلة العملات الأجنبية وتحسين مراقبة النشاطات الاقتصادية المختلفة من خلال إصدار لائحة تحدد من استيراد الملابس والإلكترونيات. إضافة إلى ذلك، وفي أعقاب الأزمة المالية لعام ١٩٩٧، قامت الحكومة الإندونيسية بمراقبة المؤسسات الحكومية المالية ومتابعتها للتيقن من جودة أدائها، إضافة إلى اهتمامها بالتركيز على البرامج الاجتماعية للحد من انعكاسات السياسات الاقتصادية المالية على رفاهية الشعب الإندونيسي.

ويمكن القول إن كل من ماليزيا وتايلاند قد تأثرتا بأزمة عام ٢٠٠٨ لكنهما عادتا سريعاً بحلول عام ٢٠١٠ وذلك بفضل اعتمادهما على نمط الإنتاج من أجل التصدير على العكس نسبياً مما حدث في إندونيسيا التي تعتمد على الاستهلاك المحلي، والفلبين التي تعتمد

من خلالها لمصاف الدول الأكثر تقدماً في المنطقة، تحاول الدول الثلاث الأخرى الوصول إليها.

كما تحاول ماليزيا تحقيق التوازن بين نمط الإنتاج من أجل التصدير الذي تعتمد عليه ونمط توسيع دائرة الاستهلاك من خلال تعزيز الطلب المحلي. ويُعتبر توسيع الطلب المحليواجهة الجديدة لتطلعات الدول الآسيوية؛ فمن خلاله يمكن تلافي الاشتباك مع المنظومة الكونية عند اندلاع أي أزمات مالية اقتصادية. وبالطبع، فالوضع الأفضل هنا هو الجمع بين مستوى الاعتماد على الصادرات ومستوى التوسيع في الاستهلاك المحلي.

وما يميز الاقتصاد الماليزي مقارنة بغيره من الدول الثلاث الأخرى أنه اقتصاد متكامل بدرجة كبيرة مع السوق العالمية في التجارة والاستثمارات المختلفة، وهو ما أدى إلى تأثيره بشكل كبير في أعقاب الأزمة المالية. وفي ضوء ذلك، يمكن القول بأن ماليزيا واجهت أمرين مهمين هما: التراجع الحاد في الصادرات، والانكماش الحاد في إجمالي الناتج المحلي. وهما أمران نتج عنهما تسريح دائم لبعض العمال، وتسريح مؤقت لبعضهم الآخر، وتخفيض أجورهم، إضافة إلى الأضرار التي لحقت بقطاع التصنيع.

وفي مواجهة تبعات الأزمة المالية أطلقت ماليزيا حزمة منشطة للاقتصاد بلغت قيمتها ١٨,١ مليار دولار أمريكي بما يعادل ١٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي بهدف امتصاص آثار الصدمة المالية، وبشكل خاص في ما يتعلق بقطاع التصدير. كما تم اعتماد ما قيمته ٢٠٢ مليون دولار أمريكي من أجل برامج التدريب وإنتاج فرص عمل جديدة تحل محل الفرص الضائعة على العمال بسبب الأزمة وبما يوفر ١٠٠ ألف فرصة عمل جديدة. ومن خلال التحفيز المالي الذي قام به بنك نيجارا، تم تنشيط الاقتصاد ومنحه قوة دفع جديدة وهو ما أدى إلى نمو الاقتصاد بنسبة ٤,٤٪ في الربع الأخير لعام ٢٠٠٩. ولقد قالت هذه الحزم التحفيزية من دون أن تفقد الحكومة الماليزية إستراتيجيتها الهدافـة لأن تصبح من الدول ذات الدخل المرتفع بحلول عام ٢٠٢٠، وهي مسألة مهمة من ناحية الثبات على تحقيق الإستراتيجيات الاقتصادية بغض النظر عن مواجهة آثار الأزمات المفاجئة أو المتوقعة على السواء.

ولقد قامت الحكومة الجديدة في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩ بإطلاق حزمة تحفيزية بقيمة ٣,٢٧ مليار دولار من أجل زيادة الطلب الداخلي بسرعة، والتخفيف على المنتجين المحليين، والحفاظ على فرص العمل المتاحة والمعروضة. وبدعم من الاحتياطي البالغ ١١١ مليار دولار استعداد الاقتصاد عافيه بسرعة، وهو ما أدى لعودة الصادرات والاستهلاك المحلي والاستثمارات الخاصة إلى النمو والازدهار.

بشكل كبير على عوائد العاملين في الخارج. ومع ذلك، فقد حازت إندونيسيا وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام ٢٠٠٩ المركز الثالث بالنظر لنمو إجمالي الناتج المحلي بعد الصين والهند ضمن مجموعة دول العشرين G٢٠ التي تمثل إندونيسيا أحد أعضائها، ويعود ذلك لعوائدها النفطية الضخمة وعدد سكانها الكبير.

الفلبين: تواضع الاقتصاد وتحويلات العمالة المهاجرة

كانت الفلبين صاحبة أقل نصيب للفرد من إجمالي الدخل القومي طوال السنوات الست، كما أنها جاءت في المركز الثالث في ما يتعلق برأس المال الفكري الوطني وفي المركز ٤٦ بين ٤٨ دولة. ولقد استطاع اقتصاد الفلبين مواجهة الأزمة المالية بسبب قلة ارتباطه بالاقتصاد العالمي وذلك لأنه لا يعتمد على التصدير بدرجة كبيرة مثله في ذلك مثل الاقتصاد الماليزي، إضافة إلى اعتماده على عوائد العمالة الفلبينية الخارجية والتي يتراوح عددها ما بين ٤ إلى ٥ ملايين عامل. كما أن الاقتصاد يعتمد على الاستهلاك المحلي في العقود الماضيين بما يمثل ٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنوات الأخيرة، إضافة إلى الاحتياطيات الضخمة من العملات الأجنبية التي ساعدت الفلبين على مواجهة أعباء الأزمة. ولقد تأثرت الفلبين بالأزمة من ثلاثة

نواحي:

- ضعف الصادرات، فالفلبين تقوم بتصدير ١٨٪ من حجم صادراتها للولايات المتحدة، كما أنّ ٥٠٪ من صادراتها الأخرى عبارة عن مكونات وسيطة لصناعات أخرى يجري تصنيعها من أجل تصديرها إلى دول أخرى مثل اليابان والصين وهونج كونج وكوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا، وهذه الدول انكمشت بشكل كبير في أعقاب الأزمة وهو ما أدى إلى تراجع الصادرات الفلبينية إليها.
- تراجع تحويلات العمالة في الخارج، إما بسبب تراجع الطلب على هذه العمالة في أعقاب الأزمة، أو فقدان الكثير منهم لوظائفهم في الدول التي يعملون بها بسبب التأثيرات السلبية للأزمة المالية.
- تراجع الاستثمارات الخارجية المباشرة، بسبب الانكماش المالي العالمي، وعودة الكثير من الاستثمارات لبلادها الأم.

تايلاند: الاستعدادات المالية والاقتصادية المُسبقة

جاءت تايلاند في المركز الثاني في ما يتعلق برأس المال الفكري الوطني بالنسبة إلى الدول الثالث، وجاءت في المركز ٣٤ بين ٤٨ دولة، كما أنها كانت أكثر اعتماداً على التصدير ومن ثم أكثر عرضة للتآثيرات الخارجية. ومع ذلك، فإنَّ قيام الحكومة التايلاندية بإعادة بناء الاقتصاد والجوانب المالية المرتبطة به على أساس علمية وضمانات اجتماعية في أعقاب أزمة عام ١٩٩٧ قد ساعد على تجاوز الآثار الناجمة عن أزمة عام ٢٠٠٨. ويتمتع الاقتصاد التايلاندي بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ببنية تحتية قوية ومتطرفة واقتصاد حر وسياسات داعمة للاستثمار وصناعات تصدير قوية، وهو ما أدى لنمو قوي في هذه الفترة بمتوسط نمو بلغ ٤٪ سنوياً.

وعموماً فقد تعافت الاقتصاد التايلاندي من الأزمة المالية لعام ١٩٩٧ لكنه بالتأكيد تأثر مرة أخرى بالآثار الناجمة عن أزمة عام ٢٠٠٨ من ناحية ضعف الطلب الخارجي على الصادرات التايلاندية وتحفيض النمو. كما تأثر القطاع المالي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ من خلال هروب رأس المال الأجنبي وعودته إلى بلدانه الأم في كل من أوروبا وأميركا، وهي المناطق التي تضررت بشكل كبير من الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨. ولقد تقلصت صادرات تايلاند بما نسبته ٢٠٪ شهرياً في الفترة من تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨ وحتى تموز / يوليو ٢٠٠٩ إذ واجهت أغلب القطاعات الاقتصادية تراجعاً كبيراً تجاوز ١٠٪. كما ارتفعت نسبة البطالة في القطاع الصناعي وبلغت ٩٠٠ ألف عامل في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩، وتأثر القطاع السياحي بشكل كبير ليس فحسب بسبب الأزمة الاقتصادية الخارجية، ولكن أيضاً بسبب الاضطرابات السياسية في تايلاند، وهو ما انعكس على الاستثمارات الخاصة والاستهلاك المحلي.

ظل مناخ آمن يضمن لهم حرية التعبير والقدرة المستمرة والمتواصلة على نقد الواقع المعيش بما يساعد على تطويره وتنميته بشكل دائم ومستمر.

والمعنى العميق المرتبط بالاستقرار السياسي لا يتعلّق فحسب بضمان الانتقال السلس للسلطة من دون أي صراعات سياسية، بل يتعلّق أيضًا بضمان الحدود الدنيا من العدالة الاجتماعية التي تضمن الحفاظ على كرامة المواطنين، ومن ثمّ ضمان مساهمتهم في تشكيل رأس المال الفكري الوطني. وإذا كانت ماليزيا من خلال ارتفاع مستوى دخل الفرد بها قد استطاعت أن تضمن مستويات جيدة لحياة مواطنيها، فإن الدول الثلاث الأخرى، ومن خلال تحقيقها للاستقرار السياسي، تبنت خططًا اجتماعية واسعة النطاق قبل الأزمة وبعدها بما يخفّف من أعباء الضغوط الاقتصادية على الفئات الفقيرة والأقل دخلاً، وبما يضمن دمجها ضمن خطط التنمية القومية، ومن ثم تحفيز المواطنين على التفكير والإبداع والإنتاجية.

ولا تقترن عملية إنتاج رأس المال الفكري على المستوى القومي، بل إن الكتاب يؤكد على أهمية إنشاء وحدة إقليمية تربط بين الدول الآسيوية في ضوء الإمكانيات الهائلة التي تتطوّر عليها والطموحات المتزايدة لشعوبها، إضافة إلى التحديات الهائلة التي تواجهها. كما أن هذه الإقليمية سوف تساعده على الاعتماد على السياق الآسيوي بدلاً من الاعتماد على السياق الغربي الذي لا يفهم طبيعة المنطقة وحاجاتها الاقتصادية والاجتماعية في أحيان كثيرة^(٤). فالركيزة الأساسية للتنمية، وإن اعتمدت على مسميات ومفاهيم عديدة مثل رأس المال البشري ورأس المال الفكري الوطني وغيرها من المفاهيم الأخرى القديمة والحديثة، فإنها تتعلق بالقدرة على دمج البشر ضمن منظومة سياسية واقتصادية واجتماعية عادلة ومستقرة، بما يضمن مشاركتهم وتحفيزهم، وبما يحقق تعاوناً إقليمياً ناجزاً ومبدعاً.

⁴ Christopher B. Roberts, *ASEAN Regionalism: Cooperation, Values and Institutionalisation* (USA; Routledge, 2012).

وممّا يقف الأمر عند هذا الحد، لكنه تعداد إلى حدوث تباطؤ في التصنيع والتجارة والقطاع المالي. وفي ضوء ذلك، أطلقت الحكومة الفلبينية خطة تحفيز بما قيمتها ٧ مليارات دولار أمريكي، بما يمثل ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، إضافة إلى وضع برنامج اقتصادي يشتمل على الإنفاق الحكومي، وخفض الضرائب، والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في المشروعات. وتضافر ما سبق مع بناء شبكات اجتماعية لضمان الاستقرار المجتمعي تتعلق بالإعفاء الضريبي من يحصلون على راتب محدود، ودعم الغذاء، وتوفير فرص عمل للعاطلين. كما تم إصلاح واسع للطرق والجسور وتتجدد شبكات الري وبناء مدارس ومستشفيات جديدة. وكان الهدف هنا يتعلق بتسريع نمو الاقتصاد مع ضمان الرفاهية الاجتماعية، وبما لا يخل بقواعد العدالة الاجتماعية لجميع شرائح المجتمع. وعموماً، فإنه بحلول عام ٢٠٠٩ استطاعت الفلبين التعافي من الأزمة من خلال تجليات ومؤشرات عديدة مثل التدفقات المالية الخارجية التي بلغت ١,٣ مليار دولار، وارتفاع عوائد العاملين في الخارج التي بلغت ١٦,٤ مليار دولار بما يمثل ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي.

دروس مستفادة من تجارب الدول الأربع

على الرغم من الآثار التي خلفتها أزمة عام ٢٠٠٨ على الدول الأربع السابقة، فإن الملاحظ وجود اختلافات في ما بينها تتعلق بالواقع الاقتصادي الخاص بها من ناحية، ومستوى رأس المال الفكري القومي الذي تحوّله من ناحية أخرى. فالمستوى الذي بلغته ماليزيا تعليمياً وتكنولوجياً ساعدتها بدرجة كبيرة على إعادة هيكلة الاقتصاد، وتصميم مجموعة من الخطط الاقتصادية الناجحة في مواجهة أعباء الأزمة. كما أن صيغ التحول السياسي الديمقراطي في كل من الدول الثلاث الأخرى ساعد على خلق بيئة حاضنة جديدة يمكن من خلالها نمو رأس المال الفكري وتطوره. فكلما تعمّقت حالة الاستقرار السياسي ازدهرت قدرات الأفراد على الإبداع والابتكار، ومن ثم تحقيق النمو المتواصل لرأس المال الفكري الوطني. وعلى الرغم من تركيز الكتاب على أهمية رأس المال الفكري في مواجهة الأزمات الاقتصادية، فإنه أشار للحاضنة الأكبر التي تتعلق بضمان وجود قدر معقول من الاستقرار السياسي بما يضمن ازدهار رأس المال الفكري ضمن منظومة بشرية متكاملة من العمل والإنجاز. وتعود أهمية الاستقرار السياسي إلى أنه يشجع الأفراد على العمل والإنجاز والتعاون في ما بينهم في

وجيه كوثراني

إشكالية الدولة والطائفية والمنهج في كتابات تاريخية لبنانية

من لبنان الملجأ إلى "بيوت العنكبوت"



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

صدر حديثاً

وجيه كوثراني

إشكالية الدولة والطائفية والمنهج في كتابات تاريخية لبنانية - من لبنان الملجأ إلى "بيوت العنكبوت"

(ج). صفحة من القطع الصغير، يناقش هذا الكتاب تصورات بعض المؤرخين اللبنانيين المنتسبين إلى طوائفهم، وبخصوصيات المراحل التاريخية المعاصرة لنشأة الدولة اللبنانية، والمرجعيات النظرية والأيديولوجية للكتابة التاريخية. وفي هذا الحقل المعرفي يتصدى الدكتور وجيه كوثراني لمجموعة من الفرضيات لدى المؤرخين الموارنة مثل فرضية "لبنان - الملجأ" التي أطلقها الأب هنري لامنس وتبناها جواد بولس، ومثل كتابات كمال الصليبي عن ضرورة تنظيف بيوت العنكبوت وأرائه في الأمير فخر الدين المعنوي علاوة على آراء إبراهيم عواد وتهقيق توما في شأن نظام الأراضي والملكية الخاصة في جبل لبنان، ثم يتناول بالبحث التاريخ الدرزي كما تجلّى عند عباس أبو صالح وسامي مكارم، والتاريخ السندي كما ظهر على يدي محمد جمیل بيهم، والتاريخ الشيعي لدى علي الزين ومحمد جابر آل صفا، ليختتم هذا البحث بخلاصة منهجية ونقدية معًا، وباستنتاج يقول إن الهرم التاريخي في لبنان مقلوب، وما ينبغي طلبه ليس تنظيف بيوت الطوائف، أي تواريختها، ليس قييم أمر الدولة - الوطن، بل تنظيف السياسات في لبنان لبناء دولة - وطن، ولا يمكن أن يتم ذلك بمعزل عن علمنة السياسة ومدنيتها.